الوعي السياسي والحزبي في موريتانيا من تأسيس الجمهورية الرابعة 1946 إلى الاستقلال الوطني 1960

د. أمهادي ولد جقدان

جامعة نواكشوط

ملخص:

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية انهزت هيبة القوىٰ الاستعمارية في عيون الشعوب المستضعفة ونشأت قوىٰ وطنية مطالبة بالاستقلال في كل المستعمرات، والفرنسية منها خاصة.

وقد ساهم صدور دستور 27 أكتوبر 1946 المؤسس للجمهورية الرابعة في الدفع بتطلعات الحركات الوطنية لما أتاحه من جو التنافس الانتخابي وحرية التعبير والتنظيم، وحظيت بموجب الدستور الجديد موريتانيا، ضمن مستعمرات أخرىٰ، بوضع "إقليم ما وراء البحار" مما يعني تنظيم انتخابات لمجالس محلية وتمثيل في البرلمان الفرنسي(الجمعية الوطنية).

كل ذلك ساهم في خلق مناخ موات لنشأة حركات مطلبية ستكون هي النواة الأولىٰ للأحزاب السياسية في البلد. ثم كان لصدور القانون الإطاري في 23 يونيو 1956 وما نجم عنه من استفتاء بشأن الاستقلال أثره البالغ في تقوية هذه الظاهرة.

Résumé

Cet article traité de l'éveil politique en Mauritanie entre 1946 et 1960. L'auteur y analyse la situation générale du pays pendant la colonisation française، qui a engendré la naissance du mouvement nationaliste et des partis politiques ouvrant ainsi la voie à l'indépendance nationale du pays en novembre 1960.

مقدمة:

عانت موريتانيا تخلفا حضريا شاملا في مختلف نواحي الحياة الثقافية والاجتماعية والإدارية والاقتصادية طيلة مدة الاستعمار، ففي المجال الثقافي فرضت السلطات الفرنسية العزلة علىٰ الشعب الموريتاني ومنعته من الاتصال بالمحيط المغربي، وفرضت عليه اللغة الفرنسية عن طريق المدارس الفرنسية التي تقوم بنشر اللغة الفرنسية وآدابها وتعليماتها وكانت فرنسا تحاول في مؤتمراتها لشؤون

التعليم تنحية العربية الفصحى وإحلال اللغة الفرنسية محلها، وقد استعمل الفرنسيون وسائل الضغط كافة لاعتماد اللغة الفرنسية بوصفها لغة الدولة مع أن أكثر من 90٪ من السكان يتكلمون اللغة العربية وقد استعمل الفرنسيون مركزهم الثقافي في موريتانيا لشن حملات منظمة على اللغة العربية بمختلف الوسائل سواء كان ذلك بنشر البحوث العلمية عن جمود اللغة العربية أو بدعوة المستشرقين لإلقاء محاضرات عامة بالطعن في اللغة العربية[1]، إلا أن الموريتانيين أظهروا مقاومة لسياسة الفرنسيين تلك، ودافعوا عن اللغة العربية وثقافتها عن طريق تمسكهم بالدين الإسلامي، وعملوا على مقاطعة المدارس الحكومة الفرنسية، وكانت المحظرة إحدى أهم القنوات التي حاول من خلالها الموريتانيون الحفاظ على شخصيتهم وهويتهم العربية، أما من الناحية الاجتماعية، فقد اتبع المستعمرون سياسة عنصرية اتجاه طبقات الشعب الموريتاني أساسها التميز العنصري بين البيض والزنوج الأمر الذي قاد في النهاية إلى تمزيق وحدة النسيج الوطني الموريتاني.

وفي المجال الاقتصادي، لم تهتم السلطات الفرنسية بالجوانب الزراعية والثورة الحيوانية والمعدنية بما يخدم حاجات الشعب الموريتاني[2]، إذ كان طابع النشاط الرعوي والزراعي هو السائد آنذاك، وتعرض الشعب الموريتاني لامتصاص أمواله وثرواته، وأثقل بالضرائب المتزايدة وكثرة الغرامات ولم تكن الناحية الصحية أفضلا حالا من بقية القطاعات الأخرى في زمن الاستعمار الفرنسي، إذ عانت إهمالا كبيرا لم تسع فرنسا لبناء المستشفيات أو المستوصفات حيث الصحة العامة سيئة للغاية[3] ووسائل الصحة معدومة وتفشي أنواع الأمراض باختلاف المناطق مما يزيد في سوء الحالة الصحية اعتماد على المشعوذين والخرافات في الاستشفاء فضلا عن إهمالهم لأنفسهم بسبب غلبة طابع البداوة عليهم[4] أما في الناحية العمرانية، فلم تشهد البلاد نهضة عمرانية حقيقية أيام الاستعمار ولم يبدي الأخير أي اهتمام حقيقي في مد الطرق أو تحديث المناطق السكنية، وتعيش البلاد بمعزل عن التمدن بمظاهر عمرانية بسيطة متخلفة عن روح العصر، فالاستعمار الفرنسي لم يسع إلى إقامة طرق داخلية للمواصلات في موريتانيا ولا أي جزء في ما كان يسمى بإفريقيا الغربية الفرنسية بحجة إن المواطنين يقومون بعرقلتها أو نسفها.

وقد فتح الاستعمار بعض الطرق للسيارات ومد سكة حديد كان غرضها الأول هو خدمة الأهداف العسكرية الفرنسية والاقتصادية[5].

- **ظهور الحركة الوطنية والأحزاب السياسية على الساحة الموريتانية:**

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لعبت العوامل الدولية أثرها الواضح في ظهور حركات وطنية في المستعمرات، ومع أن تلك الحركات تنوعت إيديولوجياتها واختلفت بمنطلقاتها الثورية إلا أنها كانت ترمو إلى تحقيق هدف واحد هو التخلص من الاستعمار والنهوض ببلدانها ولم تكن موريتانيا وهي التي خضعت للاستعمار الفرنسي- استثناء من ذلك، إذ شهدت البلاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية تناميا قويا للوعي السياسي الذي بدأ يتوضح على يد مجموعة من الشباب المثقف، إذ بدأت بنزعة إصلاحية في مختلف المجالات وتركزت مطالب الشعب الموريتاني حول إجراء إصلاحات داخلية هدفها الرقي بالبلاد، وانتقلت مطالب الشعب بعد 1946 وصدور الدستور الفرنسي إلى المطالبة بممارسة حق الانتخاب وتشكيل المجالس المحلية بموجب ما دعا إليه دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة في ذلك العام[6]، بعد أن تمت انتخابات المجالس المحلية والمجلس التشريعي الموريتاني نزل إلى الساحة الموريتانية مرشحان لتمثيل موريتانيا في الجمعية الوطنية الفرنسية، أحدهما فرنسي وهو (المسيو أيفون رازاك) حاكم منطقة اترارزة يومئذ، وآخر مواطن موريتاني وهو (أحمد ولد حرمه بن بابانا العلوي)[7].

وقدم رازاك برنامجا حصل بموجبه على تأييد القوى المتنفذة من الشيوخ الكبار المرتبطين بالإدارة الاستعمارية، أما أحمد بن حرمه فقد قدم برنامجا وطنيا تمثل في استنهاض روح الكفاح الوطني والارتكاز على المرجعية الدينية والجهاد ومحاربة النزعة القبلية ومناصرة اللغة العربية والدعوة إلى ربط موريتانيا بالمحيط المغاربي، وكان من نتائج هذا البرنامج اتفاق أغلبية الشعب الموريتاني حول مرشحه أحمد ولد حرمه وفوزه على منافسه الفرنسي سبعة آلاف صوت ضد ثلاث آلاف، وشغل حرمه مقعد موريتانيا في البرلمان الفرنسية 1946م بدأ تشكيل الحركة الوطنية في إطار تنظيمي وأهداف محددة مع ظهور الأحزاب السياسية في البلاد منذ 1947، لكن البدايات الوطنية

الحقيقية التي توضح مطالب الشعب وتعبر عن مصالحه لم تتجسد في العمل السياسي إلا في مطلع الخمسينات[8].

تشكل أول حزب سياسي في موريتانيا عام 1947 وهو حزب الاتجاه التقدمي الموريتاني واستمر لغاية 1958 كان زعيمه المختار ولد يحي انجاي وهو من أهل سان لويس. واعتمد هذا الحزب على الطبقية في تشكيلاته فتكون من مشايخ العشائر المرتبطين بالإدارة الفرنسية وسعى هذا الحزب إلى خدمة أهداف فرنسا، وكانت سياسيته التقبل التام للأوضاع القائمة أي الرضا بسيطرة الفرنسيين على البلاد وأعلن الحزب المواجهة العلنية ضد المرشح الوطني أحمد ولد حرمه، كما حظى الحزب بتأييد الزنوج القاطنين قرب الحدود الموريتانية والسنغالية إلا أن هذا الحزب وأفكاره وممارسته السياسية قد أسس فيها بعد تيارا اجتماعيا تجزيئا للموقف الوطني ووحدة أهدافه[9].

وفي 1948م، تشكل حزب سياسي آخر سمى (حزب الاتحاد العام لمنحدري صفة النهر) وكانت بدايات تأسيسه في السنغال أواسط عام 1947، ثم انتقل بنشاطه إلى موريتانيا وكانت قاعدته من العناصر الزنجية وهدفه الرئيسي رعاية حقوق المجموعة الزنجية في موريتانيا، وظل تأثيره محدودا واستمر بشكل هامشي إلى حدود عام 1951 وأنضم أحد كبار مؤسسيه إلى حزب الوفاق الوطني كما تشكل حزب سياسي جديد آخر في موريتانيا عام 1950 باسم حزب (الوفاق الوطني الموريتاني) بزعامة احمد ولد حرمه، وكان أيضا من أعضائه البارزين الأديب والمؤرخ الموريتاني المعروف المختار حامد من أبرز أهداف هذا الحزب التأكيد على وحدة القوى السياسية وحشد الطاقات لمواجهة المستعمر بعيدا عن النعرات والنزاعات القبلية، على الرغم من وضوح الأهداف الوطنية لهذا الحزب إلا أنه هزم أمام حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني في انتخاب الجمعية الوطنية لعام 1951[10]، ذلك لتمتع الحزب الأخير بدعم القوى الاجتماعية والاقتصادية المتنفذة فضلا عن دعم السلطات الفرنسية له، مما أدى إلى هجرة ولد حرمه إلى جنيف ومنها إلى القاهرة لطلب الدعم الدولي والعربي للقضية الموريتانية، وأكد على الجهاد ضد الفرنسيين وساق عشرات الأمثلة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الحاثة على الجهاد في سبيل الدفاع عن الأوطان، وحظي حرمه بدعم جمال عبد الناصر وإسناده[11]، وفي القاهرة التحق الزعيم الوطني الموريتاني ولد